التدخلات الاقليمية في السياسة الخارجية العراقية التدخل الايراني انموذجا

Regional interventions in Iraqi foreign policy, the Iranian intervention as a model

م.هند محمّد عبدالجبار

جامعة الكتاب_كلية القانون والعلاقات الدولية قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

Hind.abduljabar@uoalkitab.edu.iq

تاريخ التسليم: 2021/12/14 تاريخ التقييم: 2022/01/14 تاريخ القبول:2022/01/15

الملخص

اصبحت الاحداث السياسية في العراق تتأثر بدرجة كبيرة بالتنافس الاقليمي والدولي وسياسته فكثير من القضايا الدولية تتأثر بالأطراف الدولية والاقليمية، وهذا نابع من التحديات السياسية والامنية والاقتصادية التي يواجهها نتيجة للاحتلال الامريكي وطريقة تكوين النظام السياسي الذي يقوم على المحاصصة الطائفية مما جعله يفتقد على القدرة على معالجة كثير من التحديات سواء كانت التدخل في شؤونه الداخلية او قراره الخارجي .

كلمات مفتاحية : التدخلات الاقليمية، السياسة الخارجية العراقيةو التدخل الايراني

Summary

Political events in Iraq have become greatly affected by regional and international competition, and its policy on many international issues is affected by international and regional parties. Of the challenges, whether interference in its internal affairs or its external decision.

Keywords: regional interference, Iraqi foreign policy, Iranian interference

*مرسل المقال: **م.هند محمّد عبدالجبار**

مقدمة

انعكس التنافس الاقليمي في المنطقة على الاحداث في العراق، حيث تعيش المنطقة في ازمات وعلاقات متوترة بين الفاعلين الرئيسيين (العربي–التركي–الايراني) وكل طرف من هؤلاء، عمل ان يكون شكل النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الامريكي يتوافق مع مصالحه في المنطقة، فالطرف العربي اراد ان يكون النظام السياسي لا يخضع للهيمنة الإيرانية ويكون دوره كالسابق البوابة الحصينة ضد اطماع ايران في المنطقة، اما الطرف التركي فكان حريص على عدم حصول الاكراد في شمال العراق على كيان مستقل مستقبلا يتمدد الى الجنوب التركي الذي يضم اغلبية من القومية الكردية ، وجعل ذلك من الخطوط الحمراء التي لا يمكن ان يسمح بها، اما الطرف الايراني فاراد ان يجعل من العراق منطقة نفوذ يستطيع من خلالها شق طريق له الى مناطق نفوذه في سوريا ومن ثم الى لبنان، ومن ثم عملت هذه الاطراف ووظفت كل الامكانيات والوسائل في سبب تحقيق مصالحها، واصبح العراق ساحة صراع وتصفية حسابات بين الاطراف المتصارعة لتحقيق مصالحها مما انعكس ذلك على استقرار العراق في مختلف المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية.

اهمية الدراسة

للدراسة اهمية كبيرة في توضيح الصراع الاقليمي ودور هذا الصراع السلبي في عدم استقرار العراق سياسيا واقتصاديا وامنيا، اضافة الى توضيح التأثير الايراني على السياسة الخارجية وجعلها متوافقة من مواقفها تجاه الازمات والاحداث الدولية وهو ما اثر سلبا على علاقات العراق الخارجية.

مشكلة الدراسة

استغلت الدول الاقليمية المرحلة التي يعيشها العراق بعد عام 2003 لتحقيق مكاسب لها ، حيث حاول كل طرف تشكيل الدولة حسب ما يراه، ونتيجة للاختلاف في الرؤية بين هذه الاطراف اصبح العراق والى اليوم ساحة لتصفية الحسابات بين هذه الاطراف، اثرت على استقراره السياسي والامني وتطوره الاقتصادي، وخلق هذا الخلاف صراعا عراقيا مرتبطا بهذه الاجندات ويعمل وفق مصالحها، والسؤال المطروح ما هو تأثير وتداعيات التدخل الاقليمي على العراق؟.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية ان التدخلات الاقليمية بوجه عام في العراق بعد عام 2003 هي سبب عدم الاستقرار في العراق وخصوصا التدخل الايراني الذي يمتلك وسائل التأثير الابرز بالملف العراقي

المحور الاول التدخلات الاقليمية في العراق

1. الدور الإيراني وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية: تتمتع ايران بأفضلية ملحوظة في الشأن العراقي على سائر اللاعبين الاقليميين نظرا لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتهنة الى حد ما لمصالحها فايران تتكئ على ادوات متعددة اذ لديها نفوذ واسع على القوى السياسية في العراق[1]. لعل من أهم القضايا التي تبرزها تطورات ونتائج العملية العسكرية الامريكية على العراق هو انعكاساتها على التوازن الاقليمي ودور ايران المنتظر في مجالها الحيوي , وان خطط وتصورات الادارة الأميركية للمرحلة القادمة هو التوازن الاقليمي ودور ايران المنتظر في مجالها الحيوي , وهو استهداف ايران مثل العراق ، وبالتالي أن وضع ايران من قبل تيار الصقور في قائمة الدول المارقة ومحور الشر لا زال قائم ولكن مطلوب اعادة تكييف ذلك بالشكل المقبول دوليا . ان اهميه ايران بالنسبة للإدارة الأمريكية ووجودها العسكري يمكن أن يسهل لها الأمر من الناحية الجغرافية السياسية التي تفوق العراق اضافة الى التحدي الذي تمثله ايران الأكثر تعقيدا من العراق مع وجود القواعد الامريكية في المنطقة بأكملها , حيث ترى الادارة الامريكية امكانية تحقيق الهدوء النسبي في المنطقة مع ذلك تبقى لدى الادارة الامريكية مخاوف من السياسة الايرانية بالرغم من أن الأخيرة لا يمكن أن تشكل تهديد عسكري مباشر للمصالح الأمريكية أو الدول التي ترعاه امريكيا . ولكن على المدى البعيد يمكنها أن تهدد استقرار وامن المنطقة وهناك عدد من المحاذير التي تشكلها ايران على المستوى الإقليمي وابرزها واهمها الاسلحة النووية المقلقة للولايات المتحدة والمهددة لمصالحها ، ومن هنا امتلكت ايران ما يساعدها على ارباك المخططات الأمريكية في العراق فكان عليها ادارة الازمة بما يحقق مصالحها والتي من خلال ما وصفت بانها سياسة الحياد الايجابي لاحتوائها على مواقف مركبة تطلبتها التطورات المتلاحقة للازمة او اتخاذ موقف الحياد الفعال او النشط تجاه الأحداث في العراق ، الذي يقع وسط بين نقطتين فلا هو مشارك في الاحداث بفعالية واهتمام ولا هو عدم الاكتراث ولكن يتحقق ذلك بمراقبة يقظة تتداخل مع المصلحة الوطنية ، حيث تظل السلبية في التعامل مع الأحداث التي لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الايرانية وهي الحياد , بينما ترتبط الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الاحداث ناحية الخطر لمصالحها ، وفي ضوء ذلك المشهد تمتلك السياسة الايرانية القدرة على المفاضلة بين عدة بدائل لكل منها تأثير [2]، وعلى ذلك تتطلع ايران الى العراق ما بعد الحرب ليكون متشكل وفق ما تأمل لكسب السلام في المنطقة على اساس المشاركة الرئيسية في تقرير وترتيب امور العراق من الداخل ، لان ايران لا تريد نظاما قويا يمكن أن يشكل لها تهديداً في المستقبل . بناءا على ذلك تحاول ايران طرح نفسها كقوة اقليمية رئيسية للاستقرار وترتيبات الأمن في المنطقة من كل تاريخها التصارعي مع العراق لاتؤيد انفصال شمال العراق اذ لاتريد تكرار تجربة جمهورية مهاباد . عدم قيام دولة شيعية تزيد من مشكلاتها الاقتصادية .

2. الدور التركي وتأثيره في البيئة العراقية: ان الدور التركي لا يختلف عن الدور الايراني كثيرا الا فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما وان تركيا تحتفظ بعلاقات طيبة وجيدة مع الولايات المتحدة الامريكية ، بينما يتشابه الموقف التركي مع نظيره الإيراني فيما يخص الشأن الداخلي العراقي اذ كما أن لإيران رؤيتها الخاصة حول تشكيل عراق ما بعد الحرب ، تركيا ايضا لها رؤية خاصة توضحت بالشروط التي اوردتها مقابل ارسال قوات عسكرية تركية إلى العراق لحفظ الأمن

والاستقرار فيه بعد عام 2003 ولكن توكد تركيا في كل مناسبة على اعطاء الحقوق للتركمان في العراق ونزع السلاح من الأكراد خارج سيطرة السلطة المركزية ايضا هي توكد الحفاظ على وحدة وسيادة العراق ومع ذلك حدد البعض المطالب التركية فيما يخص مستقبل العراق كونها تتلخص في عدم الرغبة في تقسيم العراق ، لان ذلك من شانه أن يحفز المطامح الكردية في كل من تركيا وايران وسوريا في اقامة دولة مستقلة , وتتمثل مصلحه تركيا هنا في تجنب وضع يحصل فيها اكراد العراق على حقوق قومية ، أن المسالة الكردية قد تأزمت بعد حرب الخليج الثانية 1991 وحصول اكراد العراق على استقلال ولو نسبي عن الحكومة المركزية بما يسمى (ملاذ آمن) وفيما يخص هذا الأمر نرى تركيا لطالما تمتنع تجاه اعطاء اكراد العراق حكما ذاتيا مدعوما بقوة اقتصادية مجسدة عمليا بالسيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط وضمها لإقليم كردستان العراق , وايضا عدم تشجيع قيام جمهورية اسلامية في العراق من شانها تأجيج حركة التيار الإسلامي في تركيا وهنا تظهر المخاوف التركية لسببين يتعلق الأول بكون دخولها عضوية الاتحاد الأوربي مشروط بالمحافظة على علمانية الدولة ، اما الثاني فلها علاقة بعودة التيارات والاحزاب الاسلامية لتنشط على الساحة التركية , علاوة على فوز الأحزاب الإسلامية بالانتخابات التركية عام 2007 ويدخل كلا الأمرين كعامل ضغط وتوازن في معادلة العلاقات التركية – الغربية عموما , والتركية – الامريكية على وجه الخصوص ، والذي توضح في الموقف التركي من الوضع في العراق اذا كان في 2003 او بعدها[3].

3. الدول العربية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية: اتخذت الدول العربية المحيطة بالعراق مواقف لا تلبي مصلحة الشعب العراقي بقدر ما تلبي مصالحها وهي ربما نابعة من المأزق الذي يعيشه العالم العربي . فالدول العربية لديها محاذير تريد تجنبها بدون امتلاكها تصور واضح للأوضاع في العراق وما يجب أن تكون عليه لخدمة هذا البلد والمصالح العربية ايضا , وهنا العرب يتأرجحون ما بين رفضهم لتدهور الأوضاع في العراق لحد يهدد وحدة وسلامة العراق وتأثيره الاقليمي ، لاسيما اذا اخذ شكلا طائفيا ويمكن أن ينتشر الى بلاد عربية أخرى بوجود وضعا يغري بالتدخل الخارجي من دول مجاورة كايران وتركيا ، ومن جهة اخرى نراهم يفضلون عدم نجاح العراق في انشاء نظام سياسي تمثيلي له ملامح ديمقراطية يمكن أن يولد ضغوطا على الحكومات العربية بسقوط ذرائع التعارض بين الخصوصية العربية والديمقراطية او عدم جاهزية المجتمعات العربية لتغيير ديمقراطي حقيقي هذا فضلا عن المخاوف العربية من أن يؤدي التغيير في العراق الى صعود حكم موالي لإيران يكون شيعيا ، الأمر الذي يعني بالمحصلة مطالبة الشيعة في الدول العربية والخليجية تحديدا حيث يشكلون اقليات لا بأس بها بدور في الحكم يناسب حجمهم في المجتمع ، وقد عبرت تصريحات بعض القادة والساسة العرب عن هذه المخاوف بعبارات مثل المد الشيعي والهلال الشيعي وانعكس هذا المأزق على علاقة الدول العربية بالولايات المتحدة الامريكية اذ لا تريد لها الدول العربية النجاح في العراق مما يغريها بتكرار التجربة العراقية في بلاد عربية أخرى ، الا انها ترى من ناحية أخرى أن الفشل الامريكي الكامل في العراق , واضطرار قوات التحالف للانسحاب من هناك يمكن له أن يطلق في المنطقة موجه راديكالية تقف متحفزة لتهديد استقرار النظم العربية وربما بقاؤها ، وعليه تفضل معظم هذه الدول الجمع بين المتناقضات بتجنب الانهيار وعدم الاستقرار في العراق مع بقائه ضعيفا من جهة اخرى ، وتجنب هزيمة امريكية كاملة في العراق بقاء قوات الحماية الأمريكية تحت الطلب ،

وتمثل هذه المعادلة الحلول المطروحة عربيا وليس هذا فحسب بل للدول العربية اسباب كثيرة للتدخل بالوضع في العراق كل حسب مصالحه ورؤيته الاستراتيجية لما يحصل في العراق وانعكاساته على الوضع الداخلي لكل منها [4].

المحور الثاني: التأثير الإيراني في السياسة الخارجية العراقية

تضمن هذا المحور عرض لأهداف واستراتيجيات ايران تجاه العراق اضافة للتأثير الايراني على السياسية الخارجية العراقية في الازمات والقضايا الاقليمية

1: اهداف واستراتيجيات ايران تجاه العراق

بعد عام 2003 ، كانت الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق أكثر براغماتية بسبب بعض المتغيرات الداخلية والإقليمية ، حيث تراجعت نسبيا عن مبدأ تصدير الثورة ، وركزت منذ عام 1990 على كيفية احتواء النظام العراقي بكل الوسائل في سبيل اضعافه ، أما عن أهداف الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 ، فهي تمثل في اهداف جيواستراتيجية تكمن في أهمية موقع العراق الاستراتيجي بالنسبة لإيران ، حيث تعتبره ايران بوابة للعالم العربي وخاصة منطقة الخليج ، ولهذا تسعي إيران إلى إحكام سيطرتها ونفوذها على العراق من أجل تحقيق أهدافها و حماية مصالحها القومية ، وأهداف سياسية وأمنية تتمثل في سيطرة إيران على عدوها التقليدي العراق واضاعفه ، لتصدير ثورتها إلى المنطقة ، وفك عزلتها المفروضة عليها من قبل الغرب ، وفي نفس الوقت تحمل من العراق وثرواته ورقة ضغط ومساومات في مواجهة الغرب من خلال تحديد مصالحه في العراق ، تنعكس كعامل قوة لمواقفها التفاوضية ، ويمنحها القدرة على المناورة في ملفاتها الخلافية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، أما عن الأهداف الاقتصادية فهي تتمثل في تدمير اقتصاد العراق ، ونهب خيراته لإصلاح اقتصادها الذي يعاني ولفترات طويلة من مشاكل كبيرة بسبب الحصار ، أما بالنسبة لآليات الاستراتيجية الإيرانية في العراق ، فقد تمكنت إيران عن طريق مجموعة من الآليات السياسية والأمنية من اختراق العراق وتفكيكه ، وذلك عن طريق تمكين قوى سياسية تابعة لها وتعمل وفق اجندتها ، حيث قامت بتنصيب نظام عراقي جديد يتشكل من حكومة ضعيفة وغير مستقرة ، ،كما تمكنت من خلال الياتها الاقتصادية ، من اختراق الاقتصاد العراقي واضعافه ، عن طريق النهب و التخريب ، وتمكنت إيران أيضا وإلى حد كبير عن طريق الياتها الدينية والثقافية ، من اختراق المجتمع العراقي وتفكيكه عقائديا وفكريا ، ومحاولة طمس هويته العربية[5].

وهناك أحزاب تصدت للمشهد السياسي بدعم مالي ولوجيستي إيراني، مما ضمن لإيران بعد فوز هذه الأحزاب بالانتخابات حرصها بالنيابة عن طهران على الحفاظ على المصالح الإيرانية ليس داخل العراق فحسب؛ بل حتى خارجه. وعند ظهور تنظيم «داعش» عام 2014 واحتلاله نحو ثلث مساحة العراق وإحكام سيطرته على مدن رئيسية شمال وغرب ووسط العراق، وما شكله هذا الاحتلال المفاجئ من تهديد جدي بلغ حتى العاصمة بغداد ومدينتي كربلاء والنجف، سارعت إيران لدعم العراق بالأسلحة والعتاد والخبراء والمستشارين؛ وعلى رأسهم الجنرال قاسم سليماني قائد «فيلق القدس» الذي قاد

الحرب ضد «داعش» مع قوات «الحشد الشعبي» والتي تشكل قسم من فصائل مسلحة موالية لطهران. فكان القادة الايرانيين بمثابة الأب الروحي والقائد العسكري والعقائدي المباشر لتلك الفصائل.

بعد الانتهاء من حرب «داعش» تحول بعض هذه الفصائل إلى حركات سياسية في خطوة يراد منها توسيع قاعدة السلطة الشيعية المتعاطفة مع طهران، فخاضت انتخابات 2018 وفازت كما هو متوقع بفعل عاملين: إدراك الشارع العراقي دورها في القضاء على خطر «داعش»، والدعم الإيراني غير المحدود لها في خوض مغامرة الانتخابات. فأصبح لها تمثيل واسع ومؤثر داخل البرلمان العراقي، ولم تكتفِ بذلك؛ بل سارعت إلى تشكيل تحالفات قوية بعد الانتخابات تصدرت المشهد السياسي العراقي فيما بعد ولا تزال .وكان لها دور كبير في اختيار رئيس مجلس النواب وتسمية رئيس الوزراء والجمهورية ، اضافة أن لإيران علاقات متينة مع المكونات الأخرى مثل السنّة والأكراد، وتربطها علاقات وثيقة ببعض القوى السياسية السنّية والأحزاب الكردية الحاكمة، وبإمكانها العمل معها بما يخدم مصالحها على الصعيدين المحلي والإقليمي.[6]

2:التاثير الايراني على السياسة الخارجية العراقية

ويبرز تأثير الدور الإيراني من خلال نفوذه داخل الأحزاب والمؤسسات المختصة بصنع السياسة الخارجية العراقية، إذ دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بإيران بعد احتلال العراق إلى بناء نفوذ قوي لها على الأراضي العراقية، بهدف إنجاح "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، وقد تم إختيار إيران لهذه المهمة لعدة أسباب أبرزها، سعي إيران إلى تصدير ثورتها، وبسيطرتها على العراق يتسنى لها ذلك، كون العراق السابق إستطاع أن يوقف المد الثوري الإيراني، وهو أكثر الدول خبرةً في التعامل مع ايران، فضلًا عن تمتع إيران بعلاقات وطيدة مع السياسيين الشيعة في العراق، فقد قامت إيران في ثمانينات القرن الماضي بتشكيل أحزاب عراقية شيعية مضمونة الولاء، فضلًا عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات: الإقتصادية والدينية والإعلامية.

وفي مجال السياسة الخارجية، استغلت إيران العراق لتدعيم مواقفها الخارجة عن الأعراف والقوانين الدولية، فاستغلته في تدعيم المظاهرات الشيعية في البحرين، وكذلك في دعم النظام السوري، إذ عملت على تطويع المقاتلين الشيعة وإرسالهم إلى سوريا بدعوة الدفاع عن المقدسات، بالإضافة إلى العمل على ضم العراق إلى التحالف الرباعي الذي يضم "إيران، روسيا، وسوريا" للقضاء على الثورة السورية، ولمواجهة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والذي يضم دولاً عربية على رأسها السعودية، كما أنها دفعته لإستعداء تركيا في فترات متباينة، وهي بذلك عزلت العراق عن محيطه العربي والإقليمي، وجعلت منه دولة مارقة.

أضف إلى ذلك، بلغ تأثير النفوذ الإيراني على الدور الخارجي العراقي، خصوصاً بتلك التي تتعلق بالسلوك التصويتي للعراق في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وتحديداً في المسائل التي لها علاقة بإيران، إذ قرر مجلس وزراء الخارجية العرب في 11 مارس 2016 اعتبار "حزب الله" منظمة إرهابية. وجاء هذا القرار بعد أسبوع من تأييد وزراء الداخلية العرب لقرار مماثل صدر عن مجلس التعاون الخليجي، وجاء القرار العربي مصحوباً بتحفظ عراقي لبناني، وملاحظة جزائرية، فيما شهدت جلسة المجلس الوزاري العربي إنسحاب وفد العربية السعودية إعتراضاً على كلمة وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، وهو ما تكرر في مؤتمر قمة مكة الأخيرة.

وما ينبغي الإشارة إليه مما تقدم هو أن تصاعد النفوذ الإيراني في العراق في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي، كان قد إنعكس بدوره على طبيعة الأداء السياسي الخارجي العراقي، الذي لم يستطع بدوره الذهاب بعيداً عن إيران في العديد من

القضايا الإقليمية والدولية، ولعل مواقف العراق الخارجية في قضية البحرين أو اليمن أو التحالف العربي بقيادة العربية السعودية، هي خير دليل على ذلك[7].

3: نماذج للتاثير الايراني

أ: الحرب السورية

حدثت الثورة السورية عام 2011 ، والتي كانت بداياتها كسابقاتها من الدول العربية التي شهدت مظاهرات تطالب بالإصلاح ومحاربة الفساد وصولا للمطالبة بتغيير النظام ، وقد دفع المناخ الثوري الذي تشكل في عدد من الدول العربية أواخر عام 2010 والذي أطلق عليه " الربيع العربي " ، السوريين إلى السير على هذا الدرب أملا في الخروج من الفساد والمحسوبية ، خصوصا بعد نجاح الثورات في تونس ومصر وبعدهما ليبيا واليمن في الإطاحة برؤوس أنظمة تلك الدول[8] .

لقد تطورت الأحداث في سوريا نحو الأسوأ حيث النظام أصر على فض هذه المظاهرات بالقوة وفي المقابل توسعت الاحتجاجات الشعبية لتعم أغلب مدن سوريا ، حيث رفض المتظاهرون مطالب النظام بإنهاء المظاهرات والنتيجة كانت سقوط أعداد كبيرة من المتظاهرين نتيجة استخدام العنف المفرط ضدهم . وبعد تفاقم حالات الانشقاق في الجيش السوري أعلن تشكيل أول تنظيم عسكري يوحد هؤلاء العسكريين وهو " لواء الضباط الأحرار " ثم تلاه إعلان تشكيل " الجيش السوري الحر " ، وأعلن التنظيمان تنفيذ عشرات العمليات ضد الجيش السوري أسفرت عن مقتل العشرات من كلا الطرفين ، وقد اجتذبت الأزمة مقاتلين من لبنان والعراق بالتزامن مع تدخل إيران وحزب الله بالمال والخبرات والمقاتلين لصالح نظام " بشار الأسد " ، وتطورت الأحداث في الجبهة المقابلة دافعة المقاتلين إلى التحالف في مواجهة النظام حينا والاقتتال فيما بينهم أحيانا ، وأدى ذلك إلى اختفاء تنظيمات ونشوء أخرى[9] .

تحفظ للمالكي على كل القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة أو الجامعة العربية التي تضمنت إجراءات تتخذ ضد " نظام الأسد " ، وشارك العراق أيضا بمؤتمر " أصدقاء سوريا " الذي عقد بطهران عام 2014 ، والذي تضمن بيانه الختامي على معالجة الأزمة السورية بصورة سلمية وإجراء الحوار وكذلك ضرورة مكافحة التطرف والإرهاب[10].

وعندما بدأ نظام " الأسد " يوشك على الانهيار قامت إيران بإرسال مليشيات عراقية وهذه الخطوة حظيت بدعم ومباركة من الحكومة العراقية، حيث وصل عدد المليشيات العراقية التي تقاتل في سوريا إلى ما يقارب من 10 آلاف مقاتل [11].

كما ساهمت حكومة " المالكي " بتسهيل نقل الأسلحة إلى النظام السوري سواء عن طريق استخدم الأراضي العراقية البرية أو بالسماح للطائرات المدنية الإيرانية من استخدام الأجواء العراقية وهو ما أكدته الولايات المتحدة حيث أشارت إلى وجود اتفاق ضمني بين بغداد وطهران يقضي بعدم تفتيش الطائرات الإيرانية المحملة بالأسلحة إلى سوريا ورغم أن بغداد نفت في البداية هذه الاتهامات الأميركية ، إلا أنها استجابت في النهاية للضغوط الأميركية ، حيث أعلنت أنها سوف تقوم بإجراء عمليات تفتيش عشوائي على الطائرات الإيرانية ، للتأكد مع عدم حملها شحنات أسلحة إلى سوريا ، بحجة أنها تفتقر إلى الإمكانيات التي تتيح لها إجراء عمليات تفتيش كاملة على كل الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا .

عكس الموقف العراقي من الأزمة السورية التخبط في السياسة الخارجية العراقية والتأثير الإيراني عليها ، وذلك بوقوف العراق إلى جانب النظام السوري واستخدامه كل الوسائل للحيلولة دون سقوط هذا النظام ، مع العلم ، إن الحكومات العراقية قبل الأزمة السورية كانت تنظر للنظام السوري على انه قام بجعل سوريا قاعدة للعمليات الإرهابية التي تضرب العراق ، وفي كل عملية إرهابية يتهم العراق سوريا بالوقوف وراءها ، فالعراق كان واجبا عليه أن يكون أكثر الأطراف داعما للثورة وذلك للتخلص من عدو يتربص بالبلاد ويحاول النيل من استقراره ، وهذا ما كان العراق يراه في النظام السوري أو على الأقل يتخذ موقف محايد ويبرر ذلك لأسباب تعلق بوضع البلد الداخلي الذي تطلب منه تعزيز علاقاته الخارجية مع كافة الأطراف ، لكن بوقوف العراق إلى جانب من كان يعتبر عدوا للعراق ومسؤول عن عدم استتباب الأمن فيه إضافة إلى ذلك وقوف العراق ضد الإجماع الإقليمي والدولي الذي كان يطالب برحيل بشار الأسد من السلطة ، عكس كل تلك القدرة الإيرانية على التأثير الكبير على العراق ، وإن السياسة الخارجية العراقية في الأزمة السورية كانت تدار بتوجيه من إيران [12].

وأخيرا يمكن القول إن موقف العراق المؤيد للرئيس بشار الأسد " والمتناغم إلى حد كبير مع الموقف الإيراني ، لم يكون مقبولا بالنسبة لواشنطن والدول العربية ، وأنه اثر سلبا على العلاقات بين الطرفين ، وأن التناقضات بالمواقف العراقية من الأزمات التي تمر بها المنطقة شانه ذلك أن يضع العراق إلى جانب إيران في عزلة دولية إضافة إلى قطع الدعم الذي يمكن أن تقدمه واشنطن وأطراف دولية وإقليمية أخرى للعراق لتجاوز المعوقات والتحديات التي يواجهها حاليا ، وأن اصطفاف العراق إلى المحور المساند للنظام السوري والذي تتزعمه ايران وخروجها عن الاجماع الدولي والعربي الذي يقف ضد سياسة النظام السوري، في الوقت الذي كان العراق يتهم سوريا بدعم الإرهاب قبل الحرب السورية عكس ذلك حجم التاثير الايراني على السياسة الخارجية العراقية عبر توظيف مجموعة من الادوات التي مكنتها من التاثير على السياسة الخارجية العراقية تجاه القضايا الاقليمية والعربية.

ب.الازمة في البحرين:

بدأت الازمة في البحرين بسبب انطلاق الاحتجاجات وأعمال العنف فيها عام 2011، وكان لرئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي موقفاً مؤيداً لهذهِ الاحتجاجات ومناوئاً للنظام البحريني وحذر من إمكانية تعقد الأوضاع وجر المنطقة الى أزمة ، وان تأجج الازمة يحدث فيما لو حصلت اي تدخلات اقليمية فيها ، مشيراً بذلك الى تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وبعد دخول هذهِ القوات الى البحرين جاء تصريحه في 16 آذار 2011 بأن تدخل "أي دولة سنية في المنامة يمكن أن يؤدي الى حرب طائفية. "

هذا الموقف كان مدعوماً من قبل البرلمان العراقي الذي أعلن تعليق جلساته لمدة عشرة أيام احتجاجاً على ما عدّه –أعضاء فيه– استخداماً مفرطاً للقوة من قبل السلطات في البحرين ضد المحتجين، وعلى دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين لمساعدة الحكومة بالسيطرة على الاوضاع في المملكة.

3: الثورة المصرية

لم يصدر بيان رسمي من الحكومة العراقية أو وزارة الخارجية العراقية حول تحرك الشعب المصري في بداية الثورة، وبعد انجلاء

الموقف وتنحي حسني مبارك من الرئاسة المصرية ، جاء التأييد والثناء من رئيس الوزراء – حينها – نوري المالكي على الانتقال السلمي للسلطة في مصر[13].

المحور الثالث : مستقبل السياسة الخارجية العراقية

غني عن القول أن الغزو والاحتلال الأمريكي كان منعطفا حاسما في تأريخ العراق المعاصر. فالعراق انتقل من دولة مستقلة ومستقرة وعربية الاتجاه والتوجه ومؤثرة خارجيا، إلى دولة فاقدة السيادة عمليا، لايعترف دستورها بانتماء العراق إلى أمته العربية، وفاشلة داخليا، وضعيفة الدور والتأثير خارجيا. كذلك غني عن القول أن للانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام 2011 . إن تم حقا . تبعات يمكن أن يستوي تأثيرها وتلك اللحظة التاريخية الحاسمة التي تؤسس لمستقبل عراقي قد يقترن بأحد المشاهد الآتية:استمرار الواقع الراهن، التغيير الايجابي، التقسيم.

فأما عن المشهد الأول فهو يفترض استمرار معطيات الواقع الراهن: دولة فاشلة في الداخل وضعيفة الدور والتأثير في الخارج. وأما عن المشهد الثاني فهو يفترض إضطراد نمو الفاعلية الداخلية للعراق ومن ثم فاعليته الخارجية، هذا جراء دور قيادة قوية ذات مشروع وطني ذو مضمون حضاري وديمقراطي وعربي الاتجاه والتوجه.

وأما عن المشهد الثالث فهو يفترض واقع عراقي يتسم بانتفاء الفاعلية الداخلية ومجتمع منقسم على ذاته وبمخرجات تفيد باتجاه الدولة العراقية الى التفكك والتقسيم إلى دويلات طائفية وعرقية ضعيفة ومتحاربة على الأرض والموارد داخليا , وتابعة لدول الجوار خارجيا[14].

وفي ضوء مضامين هذه المشاهد يرجح أن إيران ستتصرف حيال كل منها كالأتي:- فحيال المشهد الأول (الاستمرارية) ستعمد إيران أولا إلى تكريس مكاسبها المتحققة وترسيخ نفوذها وتعظيم تأثيرها مستفيدة أساسا من تلك القوى العراقية، الدينية، والسياسية، التي لها مصالح مشتركة ووطيدة معها، فضلا عن توظيف مؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية العاملة في العراق منذ عام 2003. إضافة الى الاستفادة من آلية عمل النظام السياسي العراقي، الذي ساهمت هي أيضا في ترسيخه.

وثانيا ستعمل إيران على ضبط تطور علاقات العراق مع الدول العربية وغيرها وفق طبيعة علاقة هذه الدول مع إيران تأمينا لديمومة تبعية العراق لها. وثالثا فإيران ستحاول تجنب أي صراع مع الولايات المتحدة قد يفضي إلى خسارة مكاسبها المتحققة في العراق. أن نجاح إيران في توظيف معطيات هذا المشهد لصالحها سينعكس على طبيعة علاقتها مع العراق وعلى نحو سيجعل منها عمليا علاقة تبعية بامتياز.

أما حيال المشهد الثاني (التغيير الايجابي) فإيران سوف لن تنظر بعين الارتياح لمعطياته الايجابية، سيما وأنه ينطوي على فرصة تاريخية لإعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي إلى أن يكون مستقرا داخليا وفاعلا ومؤثرا خارجيا.

ولأن ماضي العلاقة العراقية –الإيرانية يفيد أن إيران استمرت تعاني من عقدة تاريخية حيال العراق، وان هذه العقدة تتفاعل مع رؤية ثقافية إيرانية تؤجج "الأنا"، يفترض هذا المشهد أن عودة العراق إلى حالة الفاعلية سيدفع بإيران إلى أن تتبنى حياله

سياسة تجمع بين الصراع والتعاون في آن واحد، هذا جراء انطلاقهما بالضرورة من مصالح متعارضة ومتماثلة، الأمر الذي سيجعل من العلاقة العراقية –الإيرانية علاقة تتأسس على علاقة قوامها التكافؤ النسبي الذي لاتتميز به هذه العلاقة حاليا.

وحيال المشهد الثالث (التقسيم) فهو يفترض أن إيران لن تعمل للحيلولة دونه. فعلى الرغم من أن هذا المشهد ينطوي ضمنا على تشجيع القوميات التي تتكون منها دولة إيران، على المطالبة بالانفصال وهو الأمر الذي ستعمد إيران إلى مقاومته، إلا أن هذا المشهد مع ذلك يحقق لإيران ربحا إستراتيجيا شاملا (اقتصاديا وسياسيا[15])

فتكوين "دويلة" (على أسس طائفية)في جنوب العراق لن يفضي إلى أن تكون تابعة إلى إيران فحسب وإنما يتيح كذلك لها فرصة مثلى لتحقيق هدف قديم يتمثل في أن تكون إيران إحدى دول الجوار الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بما يعنيه هذا الجوار من دلالات متعددة. فضلا عن استثمار هذه "الدويلة" كجسر بري يسهل على إيران التعرض للمصالح الغربية والأمريكية في الخليج العربي في حالة التصادم.

وانطلاقا من هذا المشهد الذي يفترض أن الدولة العراقية قد تحولت إلى مجموعة دويلات، فإنه يفضي تبعا لذلك إلى انتفاء وجود علاقة عراقية – إيرانية وإنما علاقات "دويلات" ذات مسميات متعددة مع إيران.

وفي ضوء هذه المشاهد نرجح أن مستقبل العراق في المدى المتوسط سيقترن بمشهد يجمع بين الاستمرارية والتغيير. هذا لان معطيات مشهد الاستمرارية لايمكن تخطيها بين ليلة وضحاها، ولا عملية التغيير كذلك يمكن تحقيقها في الفترة ذاتها. وعليه نرى أن العلاقة العراقية – الإيرانية ستجمع بين خصائص التعاون والصراع، هذا لان حتى علاقات التبعية لاتتأسس على تماثل مطلق لمصالح أطرافها، وإنما بالضرورة على تماثلها في أحيان وتباينها في أحيان أخرى.

إن كثرة القيود التي تحجم من الأداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ولكن لابد من التأكيد أن الضعف ليس عيبا بحد ذاته ، بل أن اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملا دووبا من اجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية ، لايستهين بالتجربة ولايتراجع امام الخطا . لان حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبير جدا ويتطلب اجراءات كثيرة يمكن الاشارة الى البعض منها من أجل تحسين اداء الدبلوماسية العراقية والافادة من الفرص المرتبطة بها ومن ذلك :

- الاتفاق بين الأطراف السياسية في الداخل على الأهداف الاساسية ومحاولة تحقيق اجماع وطني حول ادوات السياسة الخارجية واساليبها ، والابتعاد عن المهاترات الاعلامية التي تعيق العمل الدبلوماسي ، لان السياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تخفق أحيانا وتنجح أحيانا تبعا لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة ، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولي.
- ان فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت انماط سلوكه الخارجي احتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية إلى تحقيق الأهداف ، والعكس

صحيح وهذا الأمر يتطلب السعي للوصول الى استراتيجية واساليب عمل جديدة تعتمد على قراءة جريئة للواقع والبيئة الدولية ، وتنشط من اجل تصويب اي اخطاء رافقت العمل السياسي العراقي في الخارج ، وتتطلق من تأكيد وحدة مركز القرار السياسي "

- تجاوز مبدأ المحاصصة واخراج الدبلوماسية العراقية من المحاصصة وعدم جعل وزارة الخارجية حصة حزبية لاية جهة كانت بل ان تكون مستقلة تماما عن الاحزاب لكي تمثل العراق كله .بل ينبغي أن تكون كل الوزارات والمؤسسات وطنية . واعادة تأهيل الدبلوماسية العراقية بشريا باختيار الأفضل التمثيل العراق في المحافل الدولية . والاهتمام باختيار العناصر التي تقود الهيئات الدبلوماسية العراقية من حيث الكفاية والولاء للوطن ، وعدم ازدواج الجنسية
- العمل على اعادة التماسك والحيوية للدبلوماسية العراقية عبر تحديد المنطق السياسي الذي يقودها والأطراف التي تتعاطى[16] معها ، وتأسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق مع جيرانه ومع باقي دول العالم اعادة بناء القوات المسلحة على اساس الانتماء الوطني وابعاد الجيش والشرطة عن الصراعات الحزبية والسياسية ، والاهتمام بالتسليح الحديث بما يمكن أن يمثل عامل دعم للدبلوماسية العراقية في منع تدخلات دول الجوار .
- العمل على تعزيز ثقة المواطن العراقي في الداخل والخارج بالدبلوماسية العراقية التي تسعى الى تحقيق انجازات واختراقات سياسية حقيقية في مشكلات مثل تخليص العراق من الديون ومن تبعات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المقيدة لحركته ، والتفاوض لحل مشكلة المياه والتعويضات مع جيرانه ، وتدعم حقوق المواطن عبر الدفاع عنه وعن مصالحه وعلم القبول بمعاملته بطريقة دونية او امتهان كرامته في الخارج وتعزز صلته ببلده ، انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل.

• السعي لكسب الأصدقاء في الوسط الاقليمي والدولي ، لان أمام العراق مهمات ثقيلة لايستطيع انجازها بمفرده وقائمة المهام المطلوبة لاتنتهي عند حد ، و مابين الخروج من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والضمانات المرافقة له ، وابعاد التدخلات الخارجية التي تنهك الجسد العراقي وتضعفه وتضعف موقفه امام العالم . والاتفاقيات الثنائية والمساهمة في التنظيمات الاقليمية والدولية ، ومشكلة الديون والتعويضات ، ومشاكل الحدود ومشاكل المياه.

أهمية الحراك السياسي والدبلوماسي العراقي بهدف اعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من ازمة الانحسار في العلاقات الدولية الذي عانى منه العراق لسنوات طويلة والعمل لتفعيل وتطوير العلاقات مختلف دول العالم " واعادة بناء ادوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة ، عبر الحوار والتفاوض والمرونة السياسية ، وباتباع اسلوب التهدئة وعدم التصعيد والتعامل مع الاخرين عبر تجنب الاحتكاك وتازيم الأوضاع . وايجاد مقتربات للتعاون مع العالم .

التعامل بواقعية وعدم فرض شروط تعجيزية للوصول الى اتفاقات وعلاقات افضل مع الدول الأخرى ، فالواقعية مطلوبة تماما في السياسة الخارجية ، ووضع العراق الان لايسمح بالقفز على الحقائق[17] ، كما أن مصلحة العراق تتطلب الابتعاد عن سياسة المحاور والسعي لان يكون عامل توازن في المنطقة بدلا من المساهمة في زيادة مشكلاتها والاختلالات التي تعاني منها . لان الموقف المعقد للغاية يطرح على العراق أن لاتكون علاقاته متمركزة عند قضية واحدة تحسم طبيعة تلك العلاقات سلبا او

ايجابا بل تنويع القضايا بدلا من حصرها في قضية واحدة ، أن العلاقات بين الدول لاتقوم على قضية واحدة مهما كانت رئيسية في سلم الأولويات ، بل أن الوصول الى القضية الأساسية يمكن أن يكون كنتاج او محصلة تفاعل القضايا الأخرى .. . إتباع سياسة خارجية تنأى عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والحوار مع دول الجوار البناء

الخاتمة

كانت التدخلات الاقليمية بالعراق من الاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار لان كل طرف وظف ادوات ناعمة ومرنة لتحقيق أهدافه مما جعل العراق ساحة لتصفية حساباته، عملت الدول الاقليمية على توظيف ورقة الاحزاب السياسية، من خلال جعلها تعمل وفق اجندات اقليمية بعيدة عن المصالح الوطنية تحركها هذه الاطراف الى أي نقطة او اتجاه، ففي وقت التقارب الاقليمي ينعكس ذلك الاستقرار في العلاقات على اوضاع العراق فيعيش المرحلة ذاتها، وبعكسه يصبح العراق ساحة للمواجهة، مما ينعكس على استقرا البلد من الناحية الامنية والسياسية والاقتصادية، فيما بعد حسمت نتيجة الصراع لإيران لامتلكها ادوات تأثير تفوق الاطراف الاخرى، مما جعلته يفرض رؤيته في كثير من القضايا الاقليمية ويستخدمها لتحقيق مصالحه الخارجية وجعلها من ادوات القوة التفاوضية الخارجية، ومن خلال ما سبق نرى ان المواقف العراقية من الازمات في المنطقة متوافقة في الاغلب مع الموقف الايراني، ابتداءً من الحرب السورية التي كان العراق يتهم نظامها بدعم الارهاب في العراق واصبح بين ليلة وضحاهى حليف يجب نصرته مرورا بالموقف من الازمة الثورة المصرية والاحداث في البحرين ووصولا للحرب في اليمن والتي كانت متوافقة مع المواقف الايرانية وخارج الاجماع العربي ونظرته من هذه القضايا.

من خلال ما سبق توصلنا للتوصيات الاتية:

1حل جميع المشاكل مرتبط بالسلطة التنفيذية والتشريعية التي جائت بعيدا عن عن ارادة المواطن مما يجعل تشكيل انتخابات نزيهة تحت مراقبة واشراف دولي هي اول الحلول التي يجب الاخذ بها.

2: تشكيل حكومة على اساس نتائج الانتخابات وبعيدا عن المحاصصة القومية ويكون معيار تشكيلها النتائج المعلنة.

3: جعل اختيار القادة في الجانب السياسي والامني مرتبط بالمعايير التي تستخدمها الدول المتقدمة وابرزها الوطنية وتكون مشهود لها بالكفاءة والنزاهة.

4: العمل على دمج المجاميع المسلحة في المؤسسات الامنية، وحصر السلاح بيد الدولة.

5: اقامة علاقات خارجية على اساس مصلحة العراق وبعيدا عن سياسة المحاور التي انهكت البلد ودمرت اقتصاده وجعلت منه ساحة صراع هو في غنى عنها.

6: اخراج الجماعات المسلحة التي تهدد الدول المجاورة.

الهوامش:

[1] _حيدر علي حسين ، العراق ودول الجوار ...اهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد 33 ، 2011، ص 6.

[2] _مُحَمَّد كريم كاظم، العراق والبيئة الدولية والاقليمية قراءة في التحديات والفرص،مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 16، 2019، ص 4.

[3] _ مُحَمَّد كريم كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 5.

[4] _مُحَمَّد كريم كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 6.

[5] _بدير مُحَمَّد الهادي، الاستراتيجية الامنية الايرانية تجاه العراق بعد 2003-2015، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2016، ص 65-66

[6] _فرهاد علاء الدين ، ايران وسياسة الهيمنة على العراق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 15060 بتاريخ 2020/2/21.

[7] _فراس الياس، الابوية السياسية الايرانية في العراق، موقع نون بوست، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/28125

[8] _أركان إبراهيم عدوان ، " تطور العلاقات التركية السورية للفترة من عام 2000 الى 2012 " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2015، ص 173.

[9] _ علاء سالم ، " تأثير العوامل الخارجية في مسار الثورة السورية " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، 2012، ص 111-112.

[10] _ فارس الخطاب ، العراق وإشكاليات الموقف من الثورة السورية " ، موقع الجزيرة للدراسات ،شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، على الرابط: http : //www.aljazeera . It / portal

[11] _توزيع المليشيات المدعومة ايرانيا في سوريا ، جريدة القدس العربي ، العدد 8462 ، بتاريخ 2016/5/12.

[12] _تيم ارانغو ، منحى تصاعدي لنفوذ إيران في العراق " ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 14112 ، بتاريخ 2017/7/18.

[13] _ مثنى فائق العبيدي، ايمان موسى النمس، تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي، دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات،صحيفة بيروت نيوز عربية، بحث منشور عل شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:http://www.beirutme.com/?p=10123

[14] _مازن الرمضاني، العلاقات الايرانية العراقية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx

[15] _مازن الرمضاني مصدر سبق ذكره.

[16] _كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، *مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية* العدد 44، ص 10-11

[17] _كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 11